العامة ضمن أطار تلك الأحكام.

- أنه في غياب مجموعة تشريعية من التشريعات لبلورة القضايا ودراستها، ومناقشتها واتخاذ القرار بشأنها، عدم الالتزام بالتشريعات الدستورية يؤدي إلى انهيار الحكومات في النظم الديمقراطية، أما في غيرها فإن القوة سيدة الموقف الكوني.
- يعد وجود الدستور علامة بارزة في بداية أي تنظيم سياسي واستقرارية مؤسساتها لأن وجود الدستور يمثل الخطوة الأولى نحو بناء المؤسسات الديمقراطية.
- يعد الدستور في أي نظام سياسي وفق أيديولوجية سياسية تعكس المبادئ والقيم التي يتبناها النظام السياسي، وانعكاس تلك الأيديولوجيات في صنع السياسة العامة من خلال علاقتها بالمجتمع؛ وتوجيه الثقافة السياسية التي يتبناها، وآلية عمل المؤسسات الرسمية وتطبيقها لأيديولوجية النظام السياسي.
- الأيديولوجيا لها دور مهم في حركة أي تنظيم السياسي وفاعليتها.
- لا توجد دولة لا يوجد لها أطار أيديولوجي واضح ومرجع. فالنظام السياسي لا يعمل بشكل عشوائي، وإنما تعمل في إطار المعتقدات والتوجهات السياسية.
- إما تعلن وتتبناها صراحة من خلال الوثائق التأسيسية (الدستور)، أو تتركها ضمنيا يكشف عنها شكل الفعل الإنساني الذي يصدر عن الدولة وسلطاتها.
- حوامل نجاح السياسة العامة من خلال استنادها لأيديولوجيا يتوقف على مقدار تكامل وانسجام تلك الأيديولوجيا مع ثقافة المجتمع
- إذاً كخلاصة هنا:

- أن العلاقة بين الدستور والسياسة العامة تبرز من خلال العلاقة بين مؤسسات النظام السياسي الرسمية (التشريعية، التنفيذية، القضائية) واستقلالية كل منها وحدود صلاحياتها واختصاصاتها، وإمكانية تطبيق المبادئ الدستورية (المساواة، العدالة، الحرية في قرارات السياسة العامة ...).
- وكلما كانت السياسة العامة مستندة في صنعها إلى القواعد الدستورية ولا تتجاوز أي مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي في الدستور؛ كلما كانت السياسة العامة أقرب إلى النجاح وأقرب إلى تحقيق مطالب ومصالح المجتمع.

ب - السلطة التشريعية والسياسة العامة :

- تقوم السلطة التشريعية بعدة من الوظائف في إطار النظام السياسي ، ومنها (سن التشريع ، وضع الدستور وتعديله ، الوظيفة الانتخابية ، الوظيفة المالية ، الوظيفة القضائية ، وظيفة التحقيق ، ونشر وكشف عن المعلومات) .
- إبراز السلطة التشريعية مجموعة واسعة من الوظائف ، فالمناقشات التي تجري داخل الهيئات التشريعية تساهم في تأهيل النخب السياسية .
- اسهامات النواب تعكس تصورات النخب السياسية وكذا المواطنين .
- حيث تكون جلسات الاستماع التي يحضرها الوزراء مع النواب فرصة ومواقع هامة لتوضيح المصالح وتجميع مطالب المجتمع .
- تبرز العلاقة بين السلطة التشريعية والسياسة العامة كون السلطة التشريعية تقوم بوضع التشريعات والقوانين والخطط في رسم سياسة معينة أو مواجهة مشكلة معينة .

- يختلف دور السلطة التشريعية في السياسة العامة ، تبعا للتباين والاختلاف بين الأنظمة السياسية (فمجلس اللوردات البريطاني لا أهمية تذكر له لأن الحكومة مشكلة من حزب الأغلبية ، أما في الو . م . أ فالكونغرس وبجانه يؤدي دورا رئيسيا في تجميع المصالح وصنع السياسة العامة) .
- لا يقتصر الاختلاف في أداء السلطة التشريعية في السياسة العامة ، على صعيد المقارنة بين نظامين سياسيين أو أكثر ، وإنما أيضا على صعيد النظام السياسي الواحد تبعا للقضايا المطروحة
- مثلا في الو . م . أ السياسات المتعلقة بسياسات الضرائب والحقوق المدنية والرفاهية ... فإنها تعهد إلى جانب الكونغرس ، أما في السياسات الخارجية فإن الكونغرس غالبا ما يحرص على الإتفاق مع الرئيس .
- في كثير من أنظمة الدول النامية يبرز دور ضئيل للسلطة التشريعية في رسم السياسة العامة ومراقبة التنفيذ ، حيث هيمنة السلطة التنفيذية على المؤسسة التشريعية ، في رسم السياسة العامة وبالتالي عدم وجود رقابة .

• السلطة التشريعية في الجزائر ودورها في صناعة السياسة العامة.

• برلمانات تعددية يتزين بلباس الأحادية، أو أحادية تتزين بلباس التعددية.

• السلطة التشريعية غير مبادرة ولا يسمح لها بالمبادرة التشريعية.

• دور المؤسسة هو كالعادة المصادقة وقطع مزايدات السلطة التنفيذية.

• يكفي للدلالة على ذلك شهادات أعضاء في الهيئة التشريعية.. أحدهم «أن المجلس الشعبي الوطني عبارة عن صندوق بريد، و..." وقال آخر «يعتبر المجلس الشعبي الوطني بالنسبة إلى أصحاب القرار بمثابة غرفة تسجيل لا غير... كل شيء يتم حسب الطلب... أن المجلس الشعبي الوطني في خدمة السلطة السياسية أكثر مما هو في خدمة السلطة السياسية أكثر مما هو في خدمة الذين هو وكلاء الممثلين... أحيانا يتهيأ لنا أننا نستعمل كحجة، وأننا مواطنون..."

- يقول الدكتور صالح بلحاج صاحب كتاب «السلطة التشريعية.. الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري»

«دور النواب يتمثل في مناقشة النصوص واقتراح تعديلات طفيفة لملأ فراغات تركتها السلطة عمدا، حتى ترتدي العملية ثوب التشريع البرلماني المتضمن مناقشات وتعديلات وتصويت... الخ؛ كل هذا لا يستبعد طبعا وجود أصوات معارضة حقا، لكن هذه الأصوات قليلة جدا ومرتبة بحيث تجعلها عاجزة عن تمرير أي تعديل، وعددها القليل لا يسمح لها بلعب دور موازن لها»

ج- السلطة التنفيذية والسياسة العامة:

• تشمل السلطة التنفيذية طبقة المسؤولون السياسيون الذين يسمون بأسماء مثل (رئيس جمهورية، رئيس وزراء، رئيس حكومة، وزراء...) ولديهم صلاحيات هي من القوانين والنظم الشارحة لها وتنفيذها.

• يختلف تكوين السلطة التنفيذية من نظام سياسي لآخر (رئاسي، برلماني، شبه رئاسي، ملكي، ملكي دستوري، شمولي...)

• يتجلى دور التنفيذ يون في عملية صنع السياسة العامة من خلال اقتراح السياسات العامة الجديدة والاضطلاع بتطبيقها، واتخاذ القرارات الروتينية وكذا القرارات لمواجهة الأزمات المستجدة.

- بحسب أن الفكرة الكلاسيكية تذهب إلى تحديد دور السلطة التنفيذية إلى حكم السياسة العامة إلا في الإشراف على تنفيذ السياسة العامة، وليس من مهامها أن ترفع السياسة العامة (موضوع للمقارنة)
- بحثنا دورها سواء كان من خلال النظرة الكلاسيكية أو في علم الاجتماع داخل الدولة، فدورها وتأثيرها واضح في السياسة العامة، فإليها يرجع تحديد التوجه (بالضغط على السلطة التشريعية)، أو في أحسن أحوالها في يوكل إليها إعداد القوانين والسياسات.
- دورها الأبرز سواء كان في رفع السياسة أو تنفيذها خصوصا في إطار السياسة الخارجية والدفاع.
- الدور أيضا يبرز في الدفاع عن فئات مهمشة أو أصحاب مطالب فئوية (فلاحين، موظفين...) أو إثناء الأزمات الاقتصادية والكوارث...
- في الدول الديمقراطية هناك توازن وتداول للتوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية، لما في ذلك ما يعتبر حكرا على السلطة التنفيذية (الدفاع، الخارجية).
- في الدول النامية وخاصة في إفريقيا: السلطة التنفيذية هي صاحبة اليد الطولى في رسم وتنفيذ السياسات العامة (المركز الحيوي للدولة هو الرئاسة ذاتها)
- إذا في إفريقيا والدول النامية هناك هيمنة شبه مطلقة على عمليات رسم وتنفيذ السياسة لكن هذه الهيمنة والاندماج الواضح في الاختصاصات يقود إلى جمود في الجهاز الإداري.

✓ السلطة الفردية تتناقض مع فكرة السلطة إذ هي حماية في تكوينها وفي غاياتها وبالتالي ينبغي أن تكون تحت في شعوبها.

✓ تعدد الوظائف للشخص الواحد يتناقض مع فكرة التمثيل، التي تقوم على تمثيل الشعب لسلطة واحدة.

- الإخلال لشخص الرئيس أو الزعيم بدون قيد أو شرط هو موقف بدائي، وكلما تطورت العقلية السياسية أدى إلى الفصل بين السلطات
- الفردية تدفع إلى التمرد ورفض السلطة بدعمها، لأن الإنسان مجبول على الرغبة في التغيير من ذاته وليس سابقا.
- تعدد الوثائق يؤدي إلى تفويض شرعية السلطة وعدم استقرارية المؤسسات وإلى فشل السياسات العامة لأنها تكون عرضة للتغيير المستمر وعدم الثبات، وبالتالي عدم فعاليتها.

⑤ - السلطة القضائية والسياسة العامة :

- وهي الأجهزة والمؤسسات القضائية المختلفة وتساهم بدرجات متفاوتة في صنع السياسة العامة وتنفيذها.
- دور الأجهزة القضائية يتمثل في تفسير ما هو مطلوب من السياسة العامة الجديدة أو القانون الجديد، والبت في مخالفات المواطنين من خلال تفسيرهم وسلوكياتهم للقوانين والسياسات العامة المطبقة.
- للحديث عن موقع السلطة القضائية في منظومة الفاعلين في السياسة العامة يطرح موضوع استقلالية القضاء بعدا هاما في ذلك.
- الفكرة الراشدة في استقلالية القضاء تقود إلى وجوب تنظيم القضاء وفق القاعدتين أساسيتين هما :
  - لا يمكن تحقيق العدالة إذا كان الحكم والخصم شخص واحد؛ أي وجوب حيادية وعدم تحيز المحكمة، فلا تصبح مجرد سلاح للاضطهاد والمطاردة.
  - إذا أريد لمرفق القضاء أن يقوم بوظيفته فإنه يحتاج إلى الهدوء والأناة والتبصر وتجريم الضغط عليه بأي شكل من الأشكال.
- بتباين دور الجهاز القضائي في مراقبة وتقييم تنفيذ السياسة العامة من نظام سياسي إلى آخر، بحسب أهمية وأولوية هذا الجهاز ودرجة استقلاليته.
- في الو.م.أ القضاء له حق مراجعة النصوص أو تعديلها من خلال دستوريتها وشرعية النصوص وعدم تعارضها.
- في الو.م.أ يقوم القضاء بكبح أعمال الحكومة التعسفية لغرض مراعاة الإجراءات السليمة في قضايا السياسة العامة وصولا إلى درجة إسقاط تشريعات أو مراسيم تنفيذية.
- في بريطانيا تتفق صلاحيتها نوعا تقرر ما إذا كانت السلطة التنفيذية تعمل ضمن صلاحياتها القانونية أم لا، ولا يحق لها إلغاء تشريعات لأنها تتعدى صلاحيات البرلمان والناخبين.
- في الدول النامية، يسري الدمج بين السلطات وأن رئيس الدولة ورغم نص الدساتير على (استقلالية القضاء) إلا أننا نجده خاضعا عمليا وحتى دستوريا للسلطة التنفيذية (التعيين، النقل، التكوين...).

⑤ - الجهاز الإداري والبيروقراطي ..

- وهي المنظمات الإدارية والمؤسسات العامة والإدارات الحكومية المركزية منها والمحلية .
- تضم هذه الأجهزة الموظفين أصحاب الخبرات والإختصاصات المكلفون بتأدية مهام مختلفة تجاه المجتمع .
- يقوم الجهاز الإداري بتنفيذ القوانين وتنفيذ القواعد والتعليمات والجهاز الإداري هو الذي يعتبر مخرجات النظام السياسي .
- يرتبط هذا الجهاز بالسلطات التنفيذية باعتباره يدها في تنفيذ السياسة العامة وبتا ضامتها فهو رصد المعلومات وترتيب أولويات السياسة العامة .
- الأجهزة الإدارية إما أن تكون أداة في تطوير السياسة العامة أو العكس حيث يقال أن "السياسة العامة تقع تحت رحمة الإداريين" .
- تخضع لرقابة السلطة القضائية وكذا السلطة التشريعية (لجان التحقيق أو الطعن في إجراءات أمام القضاء) .
- يتباين دور الجهاز الإداري في تنفيذ السياسة العامة، حسب موقعه في العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، أي قائمة على التوازن أو التنازع في الإختصاص وكذا إمكانات الجهاز الإداري في المجتمع .

✓ في اليابان .. الجهاز الإداري ثابت نسبيا، ودورها هام في السياسة العامة يعود إلى مكانة الجهاز الإداري في التقاليد اليابانية، فقد تعودت الوزارات منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى استقطاب أفضل خريجي النظام التعليمي النخبوي وفحصات مكانتهم المادية والمعنوية، وبالتالي أغلب السياسات العامة تأتي من الوزارات (البيروقراطية) وليس من البرلمان (السياسيين).

- في فرنسا أيضا للجهاز الإداري دور هام في السياسات العامة.

إذ لم تعد النظرة للجهاز البيروقراطي على تنفيذ السياسات بل المساهمة بفاعلية في صياغة أو وضع السياسة العامة.

- وذلك راجع إلى اهتمام النظام السياسي بالجهاز الإداري من خلال: المدرسة الوطنية للإدارة، ومدرسة البوليتكنيك مع المدارس العليا الأخرى، ودورها الأساسي في توظيف النخبة السياسية والإدارية والاقتصادية.

- أما أهم السمات التي تميز أهم سمات الجهاز الإداري تتمثل في:

- الجهاز الإداري هو جهاز معقد أكثر من أي وقت مضى، ويتكفل بناء نموذج وطني.
- افتقار البيروقراطيات إلى مدارس وطنية للتكوين نابعة من ثقافة المجتمع.
- غلبة الإتجاهات غير الإنتمائية في الجهاز الإداري.
- تأثير الوضع الإقتصادي والإجتماعي، وانتشار الإدارة للجهاز المكلف خلق أزمة التغلغل والإنتشار المنوطة أساسا بالجهاز الإداري، وذلك بعدم استعداده لتقبل التغيير الإجتماعي، وبالتالي أصبح قوة محافظة وعبئا على المجتمع وليس أداة تنفيذ المطالب.

- ارتباط الإنتماء للجهاز البيروقراطي بدرجة الولاء للنظام السياسي ومؤسساته وليس استنادا للكفاءة والمقدرة.

تاسعا :- دور المؤسسات الغير رسمية في وضع السياسات العامة :

- يأتي البحث هنا عن فاعلية المؤسسات الغير رسمية في وضع السياسات العامة وتضم : جماعات الضغط ، الأحزاب السياسية ، المواطنون ، الرأي العام ، الاستطلاع الخاص ...
- دور هذه المؤسسات يتجلى الضغط والرقابة على مؤسسات النظام السياسي الرسمية من أجل تحقيق مصالحها والدفع بمطالب "مريديها" إلى صانع السياسة العامة.
- أما عن الامكانات في الدول المتقدمة فلها أهميتها وفاعليتها ، أما في الدول النامية فهو التغييب والتهميش ، أو في أحسن الأحوال مستقيد وليس مفيد.
- نجمل أهم هذه المؤسسات في :

① - جماعات الضغط :

- وهي جماعات غير محددة الحجم تتباين في نشاطاتها مع تباين الهدف معا.
- تتصف بالتأثير وبنوع من التنظيم وممارسة الضغط السياسي والتأثير على صناع السياسة العامة الرسميين.
- تمارس هذه الجماعات الضغط الفعلي والواقعي في الحياة السياسية العامة إن تضع توجهاتها ممثلة في القرارات المتخذة والسياسات العامة.
- وهي على صنفين :-

صنف 1 :- جماعات المصالح المادية التي تسعى للحصول على مزايا جديدة أو الحفاظ على مراكز والمواقع الحاصلة عليها أصلا . مثل :- النقابات ، الغرف ، المنظمات المهنية ، والتجارية والصناعية والزراعية .

صنف 2 :- جماعات المصالح المعنوية ، وهي التي تدافع أطروحات الثقافة والنضال لصالح قضايا معينة ، أو الدفاع عن مبادئ وقيم روحية وأخلاقية مثل :- الجمعيات الدينية ، ودور العبادة ، النوادي الاجتماعية ، الحركات الطلابية ...

- هذا التصنيف نسبي في التعامل مع السياسة العامة ، لأنه قد تتداخل جماعات مصلحية تدافع عن قضايا مادية ومعنوية معا ، مثل نقابات التعليم تدافع عن المصالح المهنية المادية لأعضائها وكذلك تدافع عن هوية المنظومة التعليمية وهرجات التعليم ، والقضايا القومية ... .